الفصل الخامس

عواصف صحراوية
نظرية التغيير

obeikandl.com

obeikandl.com

أحد وسائل الترويح الأساسية خلال أوقات الفراغ في قطر هي الخروج إلى الفضاءات اللا متناهية من الكثبان الرملية الجميلة، التي تمتد على مساحات واسعة من هذه الدولة الصغيرة. وفي عطلات الأسبوع، يمكن رؤية مجموعات وعائلات كثيرة تخرج للركض والسير في الصحراء الكبيرة. حتى إن كل قطري يعتز بنفسه وأيضا غير قليل من الأجانب العاملين بالإمارة، يمتلكون سيارات جيب «فور باي فور» (٤×٤) من طراز حديث، ويذهبون للاستمتاع بمشاهدة قدرات هذه السيارات وإمكانياتهم كسائقين في المساحات المفتوحة.

ويتركز جزء رئيسي من هذه النزهة في قدرة الشخص على لفت انتباه واهتمام الآخرين المحيطين به، الذين يتجمعون من حوله لمشاهدة قادة سيارات الجيب الذين يحرثون الصحراء بإطاراتهم في سرعة شديدة. وهناك مكان معروف بصفة خاصة في جنوب شبه الجزيرة القطرية، يذكرني بـ«حائط الموت» الشهير في منتزه «لونا بارك تل أبيب»، حيث تجتمع فيه بعد ظهر يوم الجمعة المئات من سيارات الجيب، والجرارات والدراجات البخارية، التي يقودها قطريون من مختلف الأعمار، يحاولون الفوز باهتمام وإعجاب المشاهدين عبر عروضهم الجريئة. ويكون ذلك مشهدا استثنائيا ومثيرا للخوف الكثير أيضا، فليس من النادر رؤية سيارة جيب مقلوبة على سقفها، ويلتف حولها سائقو سيارات أخرى يحاولون قلبها لإعادتها إلى وضعها الطبيعي، ومع ذلك فإن الرمل الناعم يمنع بشكل عام وقوع إصابات جسدية خطيرة للسائقين.

ولكي نهدأ قليلا من هذه الإثارة، يمكننا الذهاب إلى «البحر الذي في قلب البرية»، وأقصد عين المياه المالحة، التي تكونت من تغلغل مياه الخليج العربي إلى داخل عمق الصحراء. وعلى الشواطئ الطويلة لهذا «البحر» يمكن لكل واحد أن

يجد لنفسه زاوية أو مكانا هادئا مثاليا للسباحة والاسترخاء لوقت قصير قبل بدء أسبوع جديد من العمل. ويخلو هذا المكان تماما من المطاعم أو الفنادق وبقية المنشآت السياحية، التي ربما كانت ستضر وتمس بجمال هذا المكان وسحره لو كانت موجودة، وخلو المكان من هذا كله يمنحه سحرا خاصا ونادرا لا يوجد مثله في بقية الشواطئ، التي تتغير مناظرها دون تمييز بعد هجوم موجة التنمية عليها. فالتنمية التجارية لم تصل إلى شواطئ قطر الجميلة بعد، وليس ذلك بسبب رغبة معلنة بالحفاظ على خصوصية المنطقة، وإنما لأن قطر أساسا لا تشجع سياحة الترويح. وهذا أولا لأن قطر كدولة ثرية بمواردها الطبيعية، وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي، لا تحتاج إلى موارد دخل إضافية. ثانيا: لن ينسجم توافد السائحين مع تقاليد المجتمع القطري والمحافظة المغروسة في الإسلام السني الوهابي المهيمن على الدولة. حقا إن حاكم قطر وأقاربه، خاصة زوجته الشيخة موزة آل مسند، يحاولون في السنوات الأخيرة تشجيع عمليات التنمية والتحديث التدريجي، إلا أن المجتمع القطري، مثل المجتمع لدى جارته المملكة العربية السعودية، ما زال مغلقا في أغلبه، ولا يفرح أو يبتهج بالتغييرات والتأثيرات الخارجية التي يكون مصدرها السائحون أو الزائرون الأجانب.

استمتعنا كثيرا، مثل كثيرين آخرين في قطر، بهذا الجمال الطبيعي الموجود في كل مكان، وعذرية شواطئها التي لم تقربها أيادي التنمية، مثل تلك الموجودة في منطقة «البحر في قلب البرية». وما زال ماثلا في ذاكرتي حتى الآن يوم جمعة، عندما انتهينا من تناول اللحوم والدجاج الذي شويناه على النار وشربنا القهوة العربية السادة، قفزنا إلى مياه الخليج الصافية وسبحنا لوقت طويل في جو معزول تماما عن العالم الخارجي. وبدا الأمر كما لو أننا منفصلون عن الواقع الحقيقي الذي نعيش فيه، لولا

صرخات الأطفال الذين يلعبون على الشاطئ، وكنا بالفعل نرى شواطئ السعودية على الجانب الآخر من المياه، غير بعيدة عنا. ولم ينس أصدقاء قطريون كانوا برفقتنا أن يذكروا لنا، بلهجة جادة تماما، أنه ينبغي علينا ألا نبتعد أكثر من اللازم عن خط الشاطئ، لأنه لم يكن واضحا كيف سيرد حرس الحدود السعوديون إذا وجدوا فجأة أسرة إسرائيلية تعيش في قطر وتأتي إلى الشواطئ السعودية سباحة! ولكن في هذه اللحظات الساحرة، مع المشاهد الخلابة والرهيبة التي تحيط بنا، كان من الصعب أن نتخيل أن في هذه المنطقة من يهتم بأماكن الحدود أو موطن الأشخاص الذين يستمتعون بالسباحة. فقد بدا ذلك غير منطقي.

بعد أن خرجنا من المياه، رقدنا على الرمل الساخن لساعة أخرى بعد الظهر، واستمتعنا بالرياح الصحراوية التي داعبتنا، وألقينا نظرة على قرص الشمس الذي يتوارى في الأفق، حتى قام بتقبيل أطراف الصحراء. وفي ضوء الغروب لم يكن من الصعب التأمل في رمال الصحراء القطرية. فقد انتظمت أعداد لا نهائية من حبات الرمال الصغيرة في طيات وانحناءات كاملة وواضحة للعيان، لتشكل بدورها الكثبان الرملية الكبيرة. وإذا أخذت بيدك حفنة من الرمل، سوف تبدأ الرمال في الانسياب بسرعة من يدك لتشكل كثبانا جديدا في مشهد خلاب في غاية الروعة، ولا يقل جمالا في طبيعته عن المشاهد السابقة التي لمحناها في الصحراء.

قال لي صديق قطري ذات مرة: إن أسلوب حركة هذه الرمال يمكن أن يكون تعبيرا مجازيا لعملية اتخاذ القرار لدى السياسيين في شبه الجزيرة العربية، بل وربما لكل سكان الصحراء. فقال إنهم لا يسارعون إلى اتخاذ القرارات، مثل حبات الرمل في الكثبان، وإنما يفضلون الاستقرار ودوام الحال المعروف، على التغيير الذي يحمل في طياته مصيرا مجهولا بشأن المستقبل. وهذا طالما كان بالإمكان الحفاظ على الوضع

الراهن. وبوسع هذه الحالة أن تستمر شهورا، أو حتى سنوات، حتى يقتنع السياسي الهادئ المحافظ بأن التطورات المحيطة به تلزمه بتنفيذ ثورة وتحول في سياسته. عندها ربما يبادر هو بسرعة وبحسم إلى تغيير حاد في سياسته، مثل العاصفة الرملية التي من فرط شدتها تغير في ليلة واحدة شكل الصحراء تماما.

والبدوي الذي يستيقظ مع شروق الشمس بعد ليلة هبت فيها عاصفة رملية، سوف يكتشف صحراء جديدة ومختلفة في شكلها، ولكنه سيراها طبيعية وسليمة بدرجة لا تقل عن حالتها السابقة، وسوف يعتاد على الحياة والإبحار في مشاهد الوضع الجديد والمستقر، حتى تهب عاصفة رملية أخرى. وقال صديقي: البدويان متخذي القرارات لدينا يريدون أيضا أن يؤدي التغيير السياسي الفجائي إلى وضع جديد ولكن مستقر، يكون قادرا على الثبات في مكانه لفترة متواصلة.

وباستثناء البدو، بحارة الصحراء، يجد أغلب الناس صعوبة في توقع أو تخمين أوقات عواصف الصحراء. وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للموجودين في الصحراء لا يكون واضحا دائما ما الذي يثير هذه العواصف، ومفهوم طبعا أنه لا يكون بمقدوره أن يثير أو يبادر إلى هذه العواصف، لأنها مرتبطة بعوامل لا يتحكم هو فيها. وسوف أستخدم التعبير المجازي، الذي استخدمه صديقي لوصف الوضع السياسي: منذ بداية الاتصالات بين إسرائيل وقطر، اعتقدنا مرات كثيرة وتمنينا أن يقترب شيئا فشيئا موعد اتخاذ قرار يؤدي إلى شق طريق وتحول في موقف قطر، بما يتيح افتتاحا تاريخيا لأول مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، وفي المقابل افتتاح مكتب لتمثيل المصالح الدبلوماسية القطرية في إسرائيل. وبكل عدم الصبر الإسرائيلي المثالي حاولنا بكل الطرق تسريع عملية اتخاذ القرارات على الجانب القطري، ولكن القرار رفض أن يتم تسريعه. والشهور الطويلة التي مرت حتى

اكتمل نضوج القرار من تلقاء نفسه وحتى نشأت الظروف المناسبة لتنفيذه، أثبتت – لمن كان في حاجة إلى إثبات – أن الشرق الأوسط يستعصى على كل من ليس لديه استعداد للجلوس والانتظار في صبر لنشوء الظروف التي تؤدي إلى إنهاء العاصفة الرملية، التي تأتي بدورها بتغيير فجائي لشكل المنطقة.

«من يخرج للصيد يفقد مكانه».. حكمة فرنسية

هبت «عاصفة رملية سياسية» قاسية بشكل خاص في الصحراء القطرية، في صيف ١٩٩٥، بعد سنوات طويلة من الروتين والثبات السببي، غيرت منظر المشهد السياسي القطري حتى أصبح بعدها من الصعب التصديق بأن الحديث يدور عن نفس الصحراء، التي حظيت بلقب لا يثير الحماس وهو «الفخ الرملي الأكثر قفارا في الشرق الأوسط». وفي ذلك السياق تم فتح الباب أمام تغيرات بعيدة المدى في سياسة قطر في القضايا الخارجية والداخلية على حد سواء، بما في ذلك العلاقات مع إسرائيل.

ورغم أن نتائج هذا الحدث كانت درامية، إلا أنه على الأقل جرى على بر الأمان إلى حد ما. فقد قام وزير دفاع قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، باستغلال فرصة سفر والده أمير البلاد، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، في رحلة استجمام إلى سويسرا، وأطاح به من السلطة وتولى منصبه في حكم البلاد. كان ذلك «انقلاب قصر» كلاسيكي تم بسرعة وبدون أي سفك للدماء، فلم ير أحد الدبابات في الشوارع، ولم تندلع المواجهات العنيفة بين المعسكرين المتخاصمين. وببساطة فتح أغلب القطريين أجهزة التليفزيون وشاهدوا حفلا مثاليا ومنظما عقد في قصر الأمير، وفيه مر كل واحد من ممثلي مختلف القطاعات الجماهيرية ليباركوا بأدب تعيين الأمير الجديد. وبدا هذا المشهد تقريبا كما لو كان تبادلا عاديا للسلطة حل موعده!

كان يمكن اعتبار انقلاب القصر الذي نفذه الابن ضد أبيه، حتى ولو تم بهدوء وبشكل حضاري، حدثا استثنائيا، ولكنه لا يبدو شاذا في قطر. ففي الواقع تحولت المواجهات والصراعات الداخلية داخل عائلة آل ثاني إلى أمر تقليدي ومعتاد، فطوال القرن العشرين لم يحظ أي أحد من أبناء العائلة الحاكمة بفرصة الاستمرار في حكمه حتى يموت أو يقال بانتخابات ديمقراطية وحرة. فالشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني، الذي حكم من ١٩١٣ إلى ١٩٤٩، اضطر للتنازل عن كرسي الحكم، وكان ذلك هو نفس مصير علي بن عبد الله آل ثاني، الذي حكم من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢، والذي أطيح به بعد سنة واحدة من إعلان استقلال قطر، على يد الشيخ خليفة بن حمد، والد الأمير الحالي.

قال حكماؤنا رحمهم الله: «يسير الأبناء على نهج الآباء». فقد كانت طريقة استيلاء خليفة بن حمد آل ثاني على قطر، في فبراير ١٩٧٢، تذكر جدا بمسيرة ابنه، الذي أطاح به، بعد ٢٣ سنة من ذلك! فقد استغل الشيخ خليفة، الذي كان وليا للعهد، الفرصة التي لاحت له، عندما كان الأمير في رحلة صيد بالصقور في إيران، وأعلن نفسه حاكما للدولة، وهو السلوك الذي يشير من زاوية جديدة إلى المقولة الفرنسية التي تقول: «من يذهب للصيد يفقد مكانه»! وفي ضوء ذلك، لا عجب أنه في صيف ١٩٩٥، عندما أطاح الأمير الحالي بوالده وخلفه في الحكم، تلقى الناس الأمر باعتباره أمرا طبيعيا جدا! ولذلك على سبيل المثال، بعد أسابيع كثيرة من الانقلاب، ما زال بالإمكان رؤية صور الأب والابن معلقة إلى جوار بعضهما على الجدران في المباني الحكومية والعامة بالدوحة. ولكن في الحقيقة كان استقرار الأوضاع في قطر في حاجة إلى شهور طويلة حتى يكتمل.

في الساعات الأولى بعد توليه زمام الأمور ركز الأمير الجديد اهتمامه على

الخطوات السياسية الفورية المطلوبة لتأسيس حكمه الغض. وكان عليه أولا وقبل كل شيء أن يحظى بتأييد مجلس الشورى والعائلة الحاكمة الكبيرة. ومنح أهمية عليا لقدرته على اجتذاب أبناء القبائل القريبة من الحكم إلى جانبه، خاصة الشخصيات الموجودة في مركز عملية اتخاذ القرار في الحكومة القطرية، وكان أغلبهم من قبيلة آل ثاني. كان الحديث يجري عن تحد ليس سهلا، لأن الأمير الجديد لم يحظ بمساندة الكثيرين من أبناء الجيل القديم، بسبب عوامل عاطفية، وبسبب ارتباط مصالحهم مع الأب الذي تمت الإطاحة به. ولذلك كانت هناك أهمية حاسمة عندما وقف أبناء الجيل الشاب في الأسرة الحاكمة إلى يمين الأمير الجديد بعد أيام من وقوع الانقلاب.

في نفس الوقت الذي تم فيه اكتساب الدعم والمساندة من داخل البيت، كانت هناك ضرورة أيضا لضمان الحصول على تأييد المجتمع الدولي لحكم الأمير الشاب. في المرحلة الأولى، كان من المهم جدا الحصول على تأييد جيران قطر، وشركائها في مجلس تعاون دول الخليج. ولذلك كان يمكن سماع آهات الارتياح في جوانب قصر الحكم في قطر، عندما أرسل الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية، آنذاك، تهنئته إلى حاكم قطر الجديد، بعد مرور بضع ساعات فقط على إعلان الانقلاب في قطر. وكان الدعم الذي حصلت عليه قطر من جارتها الكبرى في شبه الجزيرة العربية، والقريبة من قطر حتى من الناحيتين الدينية والاجتماعية، بمثابة مساهمة حاسمة لشرعية الحكم الجديد في قطر لبقية دول المنطقة.

وأصبحت الشرعية الدولة مضمونة لنظام الحكم الجديد بعد إعلان القوى العظمى الغربية الثلاثة، الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة،

وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، اعترافها بالأمير الجديد، ووصفوا تبادل السلطة بأنه «قرار داخلي للأسرة الحاكمة». وكان دعم هذه الدول مهما للغاية أيضا في أعقاب دورها المركزي في تاريخ المنطقة وكونها دولا حليفة لقطر حتى تلك الأيام. وعلى هذا المستوى كان القرار الأمريكي بدعم الأمير الجديد حاسما وفاصلا بشكل خاص.

وبذلك نجح الشيخ حمد بن خليفة الثاني في تثبيت أسس حكمه. وكانت الظروف الداخلية والخارجية التي نجح من خلالها في فعل ذلك، كان بوسعها أن تبين بدرجة كبيرة الخصائص الاستثنائية لسياسة قطر في السنوات التالية. ومن ذلك على سبيل المثال، إظهار ميل نظام الحكم الجديد لإجراء تغييرات سياسية ترجع بشكل كبير إلى حقيقة أن الأمير الجديد. الذي كان فقط في الأربعينات من عمره وقت قيامه بالانقلاب، حظي بدعم الشباب الذين أبدوا تطلعا وانفتاحا طبيعيا نحو تغيير تقاليد الماضي والروتين في إدارة شؤون الدولة، وقضايا السياسة الخارجية القطرية أيضا. وفي نفس الوقت تأثرت قدرة قطر على اتباع سياسة خارجية مستقلة ومثيرة للجدل باعتمادها المتزايد في السنوات التالية على حلفائها في الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وظهرت البوادر الأولى على هذه التغييرات بعيدة المدى بعد الانقلاب بفترة قصيرة. فبعد ذلك فورا تم اتخاذ خطوات درامية في السياسة الداخلية، ومن بينها تغيير أشخاص في الحكومة، واتخاذ قرارات للتيسير على المستثمرين الأجانب في الإمارة. كما تم الإعلان عن نوايا مهمة بشأن تطوير وتنمية صناعة الغاز الطبيعي، وهو الأمر الذي فكر فيه وأداره الأمير الجديد حتى بدا كمحرك أساسي في تحول قطر إلى واحدة من اغني الدول في العالم. وفي مجال السياسة الخارجية، كانت أهم

خطوة اتخذها الأمير بعد وقت قصير من صعوده إلى الحكم هي التوقيع على اتفاقية دفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تبشر بتوطيد العلاقات الذي حدث في السنوات التالية بين قطر والولايات المتحدة في مختلف المجالات.

وكانت هناك خطوة أخرى ومهمة جدا لاستقرار الحكم الجديد وهي تسوية الخلاف الذي اندلع بين الابن ووالده الذي تمت الإطاحة به، وبقي في المنفى بأوروبا. ولم يكن هذا الخلاف يتعلق بأمور تتعلق بالمبادئ، وإنما كانت فقط حول موضوعات مالية: فقد طلب الابن من أبيه إعادة أموال الدولة المودعة باسمه في البنوك، وطالب الأب من جانبه بأن يخصص له كل وسائل الراحة التي اعتاد عليها في حياته، بما في ذلك تكاليف استئجار جناح فندقي وبيوت فاخرة له ولزوجاته ولأسرته الكبيرة، والاحتفاظ بطائرته الخاصة وهي من طراز بوينج، وأمور أخرى من هذا القبيل، تضمن لها حياة فاخرة من الرفاهية.

وبعد ستة عشر شهرا من الألاعيب السياسية وصراعات القوى داخل الأسرة الحاكمة، وصلت إلى نهايتها في أكتوبر ١٩٩٦، عندما تم التوصل إلى اتفاق بين الأمير الجديد ووالده. فقد نجح الأب في أن يعيد إلى قطر مليارات الدولارات من أموال الدولة التي كان يحتفظ بها والده في حسابات خاصة باسمه في البنوك بسويسرا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وحصل الأب على مبلغ محترم له ولأقاربه. وكانت هذه التسوية طبعا خطوة مهمة جدا في مسيرة تثبيت أركان حكم الأمير الجديد، حيث امتلأت خزانة الدولة من جديد بالكثير من مليارات الدولارات، الأمر الذي بعث برسالة إلى المحافل الدولية والأسواق المالية تؤكد استقرار الحكم في قطر.

وكانت الخطوات، التي اتخذها نظام الحكم الجديد وتسوية الخلاف مع والده،

بمثابة دليل لا يدع مجالا للشك على أن الخلاف في الرأي بين الأب وابنه حول الطريق الذي ينبغي على قطر أن تسلكه، تم حسمه لصالح الابن. وبينما رفع الأب المحافظ راية التقدم المتزن والحذر، سلك الابن بقطر مسارا آخر، أسرع بكثير، لحث مسارات التغيير في سياسة الإمارة. وكان معدل سرعة هذه التغييرات أبعد ما يكون عن اتفاق الجميع عليه، واعتقد كثيرون في قطر إن الطريق الذي يسلكه الأمير الجديد أكثر جرأة من اللازم! وهذا ما كان يعتقده أغلب رؤساء دول الخليج الأخرى، وخاصة حكام السعودية، المنتمين إلى الجيل السابق من قادة المنطقة. حقا إنهم أيدوا الأمير الجديد فور اعتلائه السلطة، ولكنهم بعد ذلك اعترضوا على الكثير من خطواته. وكانوا أقرب إلى الخوف من نتائج وتداعيات «العاصفة الرملية» القطرية، التي ما أن تنتهي في جزء من الصحراء، حتى يظهر تأثيرها جيدا أيضا في مناطق مجاورة لهذا الجزء.

إنضاج العلاقات

كان هناك دور مركزي لانقلاب القصر، الذي وقع في قطر في يونيو ١٩٩٥، في التطورات التي أدت إلى بلورة العلاقات مع إسرائيل وافتتاح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، بعد سنة واحدة من ذلك. وكان في مقدمة التغييرات التي أتى بها الأمير الجديد- تعاظم الانفتاح السياسي، وحث التنمية الاقتصادية، وطبعا توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية – وسار معها قدما إلى قدم تأييد هذا الحكم لعملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيع العلاقات تدريجيا مع إسرائيل.

ولم يكن انقلاب الحكم في قطر قادرا على شق الطريق الذي أدى إلى تأسيس العلاقات بين الإمارة وإسرائيل. صحيح أن في خلفية ذلك كان يقبع التقدم في

مشروع نقل الغاز الطبيعي من قطر إلى إسرائيل، الذي كان سيمنح العلاقات بين الدولتين أساسا اقتصاديا عمليا، ولكن الخوف والحيرة لم يختفيا في لمح البصر. وكان هناك سؤال مركزيٌّ، ظل مصدر إزعاج لمتخذي القرار في إسرائيل وقطر، وهو: هل يمكن إقامة علاقات دبلوماسية وتأسيس علاقات في مجالات أخرى بين قطر وإسرائيل، حتى قبل حل الصراع الإسرائيلي العربي؟. وامتد التفكير إلى أي حد من الممكن المضي بعيدا في تنمية العلاقات مع دولة عربية صغيرة في قلب الخليج، عندما تكون معرضة لضغوط متزايدة من جانب دول عربية أكبر منها، ومن بينها أقرب جاراتها.

حدث التحول فقط بعد مقتل رئيس الوزراء إسحاق رابين والأحداث القاسية الأخرى التي تلت ذلك. بل إن الشرق الأوسط نفسه مر في ذلك الوقت بفترة عاصفة بصفة خاصة. فبعد مقتل رابين بشهور قليلة قرر رئيس الوزراء شمعون بيريز إجراء انتخابات جديدة، في مايو ١٩٩٦، نافس فيها مرشح الليكود بنيامين نتنياهو. وقبل شهرين من هذا الموعد وجدت إسرائيل نفسها على عدة جبهات في وقت واحد. فقد أدى مقتل رابين إلى تمزق المجتمع الإسرائيلي من الداخل. واستمرت حركة حماس الفلسطينية في تنفيذ عمليات إرهابية، أسقطت عشرات القتلى من المواطنين الإسرائيليين. وتعاظم التوتر في لبنان، الذي أدى في نهاية الأمر إلى عملية «عناقيد الغضب». وأمام كل هذه المصاعب بدا أن عملية السلام في المنطقة، والتي تأسست على اتفاقات أوسلو، وصلت إلى طريق مسدود.

وكان هناك بصيص أمل يتعلق بإمكانية إنقاذ عملية السلام والمحادثات بين العالم العربي وإسرائيل، يتمثل في استعداد عدد من القادة العرب للوقوف مع إسرائيل في صراعها ضد الإرهاب، وبث رسالة تأييد لعملية السلام. وكعمل نابع

من هذا الاستعداد، ومن أجل وقف تدهور الأوضاع في المنطقة، عقدت قمة شرم الشيخ في مارس ١٩٩٦، في ضيافة الرئيس المصري حسني مبارك، وإلى جانب القيادة الإسرائيلية حضر المؤتمر رؤساء دول ووزراء من دول عربية. وأكد جميع المشاركين، ومن بينهم نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية قطر، على موقفهم الصارم والمندد بالإرهاب وبضرورة استمرار عملية السلام في المنطقة.

وبعد انعقاد مؤتمر القمة في شرم الشيخ، كان الحفاظ على هذا الزخم مصلحة مشتركة لكل المشاركين، لتثبيت الاستقرار في المنطقة، واستئناف المسيرة السياسية. وكان ينبغي في الأساس إثبات إنه على الرغم من التطرف والإرهاب، هناك إمكانية لخلق واقع آخر في الشرق الأوسط، يتم في إطاره صياغة علاقات طبيعية أكثر بين إسرائيل والعالم العربي. وباستثناء مصر والأردن، اللتين وقعتا على اتفاقيات سلام رسمية، تم استثمار معظم الجهود الرامية التي تصب في هذا الاتجاه على دول المغرب العربي ودول الخليج العربي، التي أبدى قادتها استعدادهم لإجراء حوار مكثف مع إسرائيل، بل ولإقامة علاقات رسمية معها.

ونمت بوادر اللبنات الأولى للعلاقات بين إسرائيل وقطر في هذا الإطار، وجاءت الحاجة إلى المواجهة ببدائل سريعة لتدفع عملية اتخاذ القرار في الجانبين. وفي حالة الأمور التي نشأت عن ذلك، شعر قادة قطر أيضا أنه قد حان الوقت لتغيير شكل الصحراء واستثمار نافذة الفرص الضيقة التي لاحت أمامهم، من أجل تبني سياسة جريئة تساعد على تحقيق التفاهم ودفع السلام في المنطقة. وتزايدت الرسائل المتتالية التي تم تبادلها بين إسرائيل وقطر، وفي إطارها، وفي نفس وقت دعوة رئيس الوزراء لزيارة سلطنة عمان، تلقت إسرائيل اقتراحا بإجراء أول زيارة علنية لشمعون بيريز في قطر. وكانت هذه الزيارة خطوة حاسمة على طريق إقامة علاقات

رسمية بين الدولتين.

وكان من السهل طبعا الاعتقاد بان دعوة كهذه سوف تلبيها إسرائيل بترحاب، بل وبشكل أوتوماتيكي تقريبا. وكانت مزايا وفوائد زيارة رئيس وزراء إسرائيل إلى الخليج العربي واضحة، في ضوء مساهمتها المتوقعة لدفع العلاقات مع سلطنة عمان ودولة قطر، وكذلك تحقيق رؤية التعاون الإقليمي المشترك في الشرق الأوسط. ولكن في ضوء الظروف الإشكالية في إسرائيل، لم يكن اتخذا القرار سهلا، وتم فحص الدعوة بصرامة شديدة في مكتب رئيس الوزراء، الذي كان يرأسه آنذاك مسؤول وزارة الخارجية «آفي جيل». وفي المقابل برز اشتعال الأوضاع في إسرائيل وخطر وقوع عمليات إرهابية أخرى، التي ستثير الشك بشأن المحاولات المتجددة لتحريك العملية السياسية، ويعرض رئيس الوزراء أيضا للنقد الجماهيري بسبب قراره مغادرة إسرائيل في هذه اللحظات العصيبة. كما كان هناك طموح من تحقق الزيارة التأثير المناسب على الرأي العام في إسرائيل والمنطقة، وألا يتم التعامل معها كجزء من المعركة الانتخابية في إسرائيل بشكل كهذا قد يكون ثمنه خسارة الانتخابات.

وفوق كل شيء، وفي إطار المصاعب البارزة في تنفيذ نبوءة التطبيع مع العالم العربي، كان ينبغي الاعتراف بان الزيارة التاريخية لرئيس الوزراء الإسرائيلي إلى دول الخليج ستؤدي إلى نتائج عملية وملموسة في كل ما يتعلق بإقامة العلاقات مع سلطنة عمان وقطر. وكان هذا الطموح قائما على تطور مهم على مستوى سلطنة عمان: ففي يناير ١٩٩٦ زار العاصمة مسقط وفد من وزارة الخارجية الإسرائيلية، برئاسة نائب المدير العام «يوآف بيرن»، ومدير مكتب المدير العام «رافي باراك». وفي أثناء الزيارة تم التوقيع على اتفاق مع سلطنة عمان لفتح مكاتب متبادلة لتمثيل

المصالح التجارية. وفي ذروة الحيرة بشأن سفر رئيس الوزراء إلى الخليج كانت الاستعدادات الفعلية قائمة لفتح مكاتب التمثيل رسميا، بعد أن تحدد موعد افتتاحها في مايو ١٩٩٦. وتضمنت هذه الاستعدادات تعيين ممثلين رسميين، يرأسون المكاتب، والعثور على مبنى مناسبة لاتخاذ مقر لهذه المكاتب فيها.

وفي نفس الوقت، وبسبب تقدم العلاقات مع سلطنة عمان، سعت قطر إلى ألا تظل في المؤخرة، وبدأت في بث الإشارات العلنية، عبر الغمز بوضوح باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، بأنها تبحث إمكانية دفع العلاقات مع إسرائيل في المجال الاقتصادي. وفي المباحثات التي جرت خلف الكواليس تقدمت الاتصالات بين إسرائيل وقطر حول إقامة مكاتب لتمثيل المصالح التجارية، على غرار نفس النموذج وتحت نفس العنوان الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل وسلطنة عمان. وكان استنساخ النموذج الذي تم الاتفاق عليه مع سلطنة عمان تعبيرا عن العلاقات الوطيدة القائمة بين سلطنة عمان وقطر في تلك الفترة، حيث ظهر ذلك من المشاورات المتواصلة بين وزير الخارجية القطري، حمد بن جاسم آل ثاني، ونظيره العماني يوسف بن علوي. وعلى الرغم من الاختلافات العميقة بين الدولتين، على الصعيد الثقافي والتاريخي والجغرافي، رأت قطر في السياسة الخارجية العمانية نموذجا يستحق التقليد، وأقامت معها خطا مشتركا في قائمة طويلة من الموضوعات، ومن بينها العلاقات الوطيدة مع إيران، والحفاظ على العلاقات الجيدة مع العراق. والآن انضم إلى قائمة التعاون هذه العلاقات الرسمية المتشكلة مع إسرائيل.

وعلى ضوء هذه التطورات، لم تستمر الحيرة على الجانب الإسرائيلي لفترة طويلة. حقا إنه لم يعد متبقيا سوى أقل من شهرين على الموعد المحدد لإجراء الانتخابات في

إسرائيل، وتواصلت الأحداث السياسية والأمنية العاصفة، ولكن لم يكن ممكنا تجاهل الفرصة التاريخية التي نشأت في علاقات إسرائيل مع دولتين عربيتين تقعان على شاطئ الخليج العربي. وكنتيجة لذلك تقرر إجراء زيارة رئيس الوزراء شمعون بيريز إلى الإمارتين.

كان من المتوقع للزيارة التاريخية لرئيس وزراء إسرائيلي إلى الدوحة أن تبشر بنهاية فترة جس النبض بين إسرائيل وقطر. فهذه الزيارة، في ربيع ١٩٩٦، كانت علامة على نهاية الانتظار المتواصل، الذي بدأ مع المسيرة السياسية مع الفلسطينيين وتوقيع اتفاقيات أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣، واستمرت مع توقيع اتفاقية السلام مع الأردن وانقلاب القصر في قطر، والذي أتى بزعيم شاب وإصلاحي إلى كرسي الحكم. كما ساهم أيضا في إنضاج العلاقات السعي إلى الحفاظ بكل ثمن على الزخم الذي اكتسبته عملية السلام حتى بعد مقتل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، والتمترس في العالم العربي ضد الإرهاب وخلف تقدم العملية السياسية، على خلفية التفجيرات القاسية التي نفذتها حركة حماس في بداية عام ١٩٩٦، وسابقة فتح أول مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية في سلطنة عمان وكذلك فتح مكاتب التمثيل الدبلوماسي في المغرب وتونس؛ والمصالح السياسية والاقتصادية التي نبعت من مشروع الغاز الطبيعي الذي كان موضوعا على مائدة التخطيط؛ ومساعي قطر لتوطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية والأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية. كل هذه العوامل كان لها دور ونصيب في تكوين العاصفة الرملية التي مهدت الأرض لإقامة العلاقات الرسمية بين إسرائيل وبين هذه الإمارة الصغيرة التي تقع في قلب الخليج العربي.